

بيان

بمناسبة اليوم العالمي للتعبئة ضد الحرب والاحتلال

تحت شعار:

من اجل استعادة الحقوق كاملة والانسراف لعملية التنمية المستدامة

إن لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، ونتيجة للظروف المتوترة في منطقتنا وكأنها على شفير هاوية الحرب، تحيي اليوم العالمي للتعبئة ضد الحرب والاحتلال (27 أيل
ول من كل سنة)، مع مناصري السلم والحرية، كمنااسبة للتذكير بما تخلفه الحروب والاحتلال من مآسي ودمار ، مما يشكل اعتداء واضحا وصريحا على مجمل منظومة حقوق الإنسان و لحق الشعوب في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق منظمة
الأمم المتحدة. فهذه الذكرى تأتي هذا العام 2010 ومنطقتنا تعيش في حالة تهديد لكارثة حرب محتملة، مما يعني الترقب والخوف مما سينتج من كوارث ومآسي بشرية ويمكن ان تؤدي إلى قتل مئات الآلاف من أرواح المدنيين، خصوصا النساء والأطفال والشيوخ. إضافة الى تعطيل مؤكد للحياة العامة، في مصادرة صريحة للحق في التقدم والتنمية، فالسلم هو الحق الإنساني الأول والضمانة الأساسية التي بدونها لا يمكن ممارسة بقية الحقوق.

وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة ، وبشكل خاص ، ما تعانيه الشعوب في منطقتنا ، حيث تعيش ضحية الاحتلال الخارجي وما يمارسه م ن تدمير وقتل وتشريد ، تحت شعارات مختلفة ، وضحية الأنظمة المتسلطية التي احتكرت مصادر القوة والثروة، حتى أصبحنا نعيش في مناخ تسود فيه مشاعر الإحباط واليأس وفقدان الأمل لدى شعوب منطقتنا، ومما يشكل مناخا خصبا لنمو ثقافة الكراهية والعنف والعنصرية والاحتقان المدفوع إلى تخوم المتفجر ، وفقدان الأمل بالمستقبل. مما يجعل التحديات الحاضرة والمستقبلية أمام مجتمعاتنا أكثر مآزقيه وإشكالية ومحفوظة بالمخاطر

ونشير هنا الى واقع مؤلم لدينا- في سورية- أننا نعيش تحت خيمة حالة الطوارئ الاستثنائية منذ نصف قرن تقريباً، والتي يمارس تحت سقفها مختلف الانتهاكات لحقوق الإنسان الفردية والجماعية

ومن قبل مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ومن احد مسوغات / ومبررات هذا الاستمرار المديد لحالة الطوارئ ، هو حالة الحرب مع إسرائيل واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الجولان، والذي ترك وما زال يترك، آثاراً مدمرة على مجمل عملية التنمية المستدامة في مجتمعنا، وهذا ما يدفعنا إلى التوجه إلى الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الدولية والحقوقية، والمطلب منها، كي تتحمل مسؤولياتها وزيادة دورها المستقل والمعادل، وذلك عبر التدخل والضغط على دولة إسرائيل من اجل إعادة الحق إلى أصحابه في فلسطين و لبنان والجولان، على أن يتواكب ذلك الدور والتوجه مع الضغط على حكومات المنطقة من أجل إلزامها والتزامها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان... لكننا نؤكد على أن هذه العملية مركبة ومعقدة جداً، لكن جسرها الأساسي يكمن في كيفية تفعيل المجتمعات المدنية في مختلف دول المنطقة، على أساس ثقافة السلام والديمقراطية والمشاركة، ومساعدتها في تفعيل دورها في عملية بناء السلام

إن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية ومن منظورها الحقوقي ترى بضرورة سيادة السلام في المنطقة على أساس عودة الحقوق كاملة لأصحابها، مما يسمح بانصراف كلي لجميع حكومات المنطقة من اجل انجاز مراحل عمليات التنمية المستدامة، مما يتطلب وفي هذه الظروف المتوترة، تضاضر الجهود الإقليمية والعالمية والدولية، من اجل التركيز على الأمور التالية:

1) ضرورة الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها فعلياً، وتشجيع قيم التسامح والتفاهم ، ووفق ضمانات تشريعية وقانونية في الدساتير والقوانين المحلية

2) إعلاء الدور العملي للمنظمات غير الحكومية، في التأسيس الضعيف لقيم السلام ، التي تعتبر عماد عمليات التنمية المستدامة، وإتاحة الفرص لها في المشاركة في إدارة الموارد . بحيث تستطيع هذه المنظمات المساهمة في صناعة المناخ الذي يسود فيه التفاهم والتسامح والحوار .

3) الاعتراف بحقوق المرأة وتعزيزها، تمكين المرأة . و وضع حد للعنف ضد المرأة ، وزيادة مساهمتها في صنع القرار .

4) إن بناء ثقافة السلام يعتمد على التشراك والحوار بين مختلف العناصر والتي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، وتأتي بديلاً لثقافة العنف لدى جميع الأطراف

5) بذل كافة الجهود الممكنة. من أجل وقف الحروب وإنهاء الاحتلال في كافة مناطق العالم، بدءا بفلسطين والجولان والعراق وانتهاء بأي ذراع في أي موقع في العالم، وحمل الدول على تحويل الميزانيات التي تصرف في التسليح والحروب إلى التنمية ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لكافة شعوب العالم

6) العمل الجاد من أجل إبعاد دور منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، لتلعب الأدوار المنوطة بها.

7) الدعوة من أجل وقف كل التجارب النووية ذات الأهداف العسكرية، والمتخلص من أسلحة الدمار الشامل، حماية للإنسان والبيئة، وبناء عالم السلم والتسامح والحرية وحقوق الإنسان

8) العمل الجاد والمحازم حتى لا يتم الإفلات من العقاب للذين ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان

9) وإنما نتوجه إلى مختلف الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف مختلف ممارساتها القمعية بحق والمعتقلين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والعرب، القابعين في السجون الإسرائيلية

10) الضغط على جميع الحكومات من أجل احتواء الدساتير المحلية على فصول متقدمة حول حقوق الإنسان بما في ذلك الضمانات المناسبة لإعمالها، مع إصدار قوانين جديدة تضمن حرية الانتخابات وحرية الحركة واستقلال القضاء... الخ والعمل على إدخال عددا من الضمانات الدستورية ضد انتهاكات حقوق الإنسان

11) الضغط على مختلف الحكومات من أجل إلغاء جميع التحفظات على الاتفاقيات الدولية وتفعيل استخدام الإجراءات الدولية لحماية حقوق الإنسان والحرريات الأساسية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن أجل إضفاء وضعية قانونية على منظمات حقوق الإنسان مما يسمح بمشاركة فعالة وواسعة للمجتمع المدني وهيئاته، وخصوصا في البلدان التي

لا تمتع هكذا منظمات بتواجد وحماية قانونية,ومنها سورية

دمشق في 7102010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة